

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية المنستير

بلدية المنستير المحدثة بالأمر العلي المؤرخ في 24 جانفي 1887 (الثانية بعد بلدية تونس العاصمة)، تعدّ حاليا ما يقارب 90 ألف ساكن، وتضمّ قرابة 25 ألف مسكن على أرضية إجمالية حوالي 4632 ألف هكتار، مقسّمة على أربعة دوائر بلدية هي : الشرقية والغربية والحلية وسقانص.

ونظرا إلى الخصوصية التي تتمتع بها المنستير حيث تكون هي في شكل شبه جزيرة متقدّمة في البحر وتتوسط جهتين مه متين، جهة سوسة من الشمال الغربي وجهة المهدية من الجنوب الشرقي، وهي مدينة تاريخية حيث ينتصب بها إلى حد التاريخ، رباط هرثمة بن الأعين، الذي تم تشييده منذ سنة 796 ميلادي (عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد) إلى جانب وجود مساكن صخرية محفورة في الكهوف تعود إلى ما يقارب 4000 سنة.

هذه المدينة، مسقط رأس أول رئيس للجمهورية التونسية بعد الإستقلال المرحوم الزعيم الحبيب بورقيبة.

هي منتجع سياحي بإمتياز، إذ تضمّ حاليا ما يقارب 57 وحدة فندقية على طول شاطئ رملي بمساحة 13 كلم، وهي نقطة تقاطع هامة في مجال النقل الجوي "مطار الحبيب بورقيبة الدولي" والميناء الترفيهي بالمارين المنستير وميناء للصيد البحري ومحطة للمترو الخفيف الذي يربط مدينة المنستير بمدينة سوسة وكذلك مدينة المهدية.

هي أيضا مدينة جامعية توجد بها عدّة 5 جامعات و2 مدارس و9 معاهد عليا منها المعهد العالي للبيوتكنولوجيا والمدرسة القومية للمهندسين وكليات الصيدلة والطب وطب الأسنان والعلوم، ويدرس بها ما يقارب 2000 أستاذ جامعي، إلى جانب ما يتوفّر من هياكل تعليمية للمستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي يدرس بها حوالي 10.800 تلميذ، ويعمل بها حوالي 6000 رجل تعليم.

هذه المدينة، هي أيضا إقتصادية، إلى جانب السوق المركزية وأسواق الأحياء والسوق الأسبوعية، هناك سوق الجملة للخضر والغلّال والملخ البلدي، ما يؤشّر تفاعل إجتماعي وثقافي ورياضي.

تعمل البلدية على مواكبة التغييرات والتطوّرات حسب الفترات والتحوّلات السياسيّة والإداريّة التي تعيشها تونس.

بعد الثورة المباركة، وبتصويب النيابة الخصوصية لبلديّة المنستير في 15 جوان 2011 والتي ضمتّ عند بعثها 24 عضوا.

عقد المجلس البلدي عدد 18 جلسة تمهيدية وعدد 24 جلسة عادية، نظر خلالها في 160 موضوع تتعلّق بالشؤون الماليّة والإداريّة والأشغال والتهيئة العمرانيّة والصحة والبيئة والإقتصاد والشباب والرياضة والشؤون الإجتماعيّة والعلاقات الخارجيّة، ومن الناحية الإداريّة، شهدت بلدية المنستير تغييرا على مستوى الكتابة العامة في ثلاثة مراحل ما ولّد إضطرابا في تقديم الخدمات المرجّوة على أحسن حال. عملت النيابة الخصوصية إلى معالجة كل الملبسات بما يضمن مواصلة العمل غي إطار القانون الجاري بها العمل.

أمّا بالنسبة للأشغال وخاصة فيما يتعلّق بالمثال التهيئة العمرانيّة العام للمدينة. تعمل المصالح البلديّة بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المتداخلة، (التجهيز والفلاحة وأملاك الدولة ووكالة حماية الشريط الساحلي)، إلى مزيد تنظيم التموّج الطبوغرافي لتحديث ملامح المدينة.

وفي نفس السياق، وعملا على تنفيذ المخططات الإستثماريّة البلديّة، تمّ التفكير في إنجاز مشاريع تنمويّة وبيئيّة تستجيب إلى التطور الديمغرافي والإجتماعي والإقتصادي بالمدينة.

فكلفت المشاريع المقترحة بلغت سنة 2014 : 1.400 ألف دينار، بينما كانت في سنة 2011 : 1.029.428 فقط ، أمّا المشاريع في إطار الشراكة فهي في حدود 532 ألف دينار، أمّا المشاريع الوطنيّة بلغت سنة 2014 : 800 ألف دينار مقابل ، 3.000 آلاف دينار سنة 2011،

مع الإفادة أنّ هذه المشاريع بلغت مستويات الإنجاز فيها أقلّها 30 في المائة وأوسطها 70 في المائة وأغلبها 100 في المائة،

أمّا على المستوى البيئي، وبالنظر إلى ما يتوفّر من إمكانيات آليّة وبشريّة مباشرة، فإنّ الرأي يتّجه إلى مزيد التدعيم لإدراكنا أن عدد 04 شاحنات

ضاغطة وعدد 04 شاحنات قالبية وعدد 04 جرّارات وعدد 02 جرّارات، تحت تصرّف 50 عاملاً، هي غير كافية لمباشرة فواضل 25 ألف مسكن بما يقارب 150 حاوية موزّعة في أغلب الشوارع والأنهج بالمدينة،

كلّ هذه الإنجازات لم تكن لتنجز لولا الجهود الجبّارة التي تبذلها المصالح البلدية باختلاف إهتماماتها لتحقيق أفضل النتائج خاصّة في مجال الجباية المحليّة والإستخلاصات ناهيك أن الموارد كانت سنة 2011 في مستوى 7.049.252 بينما بلغت سنة : 2013 8.817.647 بينما كانت النفقات بـ : 6.696.393 د مقابل 6.628.207 فرغم إنخفاض معدّل النفقات فإنّ معدّل الواردات شهد تحسّناً ملحوظاً رغم تدنّي مداخيل بعض الفصول على غرار الأداءات المتأتيّة من الأنشطة السياحيّة والتجاريّة والأسواق،

كما أنّ النفقات المتعلقة بميدان النظافة شهدت إستقراراً في نفس الحجم وذلك مرّده التحكم والتسيير والمواكبة المستمرّة وذلك كلّه أمام طراً على قطاع التغيير والبناء خاصّة الفوضوي والذي تمّ التصدّي إليه بإصدار عدد 728 قرارات سواء إزالة أو غلق أو هدم أو مخالفات يبقى تنفيذ أغلبها محلّ تساؤل أمام عدم وضوح الرؤيا سواء في ما يتوقّر من إمكانيات لردع المخالفين أو فيمن هو مكلف بتنفيذ هذه القرارات للحفاظ على إستتباب الأمن لإجتماعي بالمدينة وجماليتها ونسقتها المعتاد،

وبقدر إعتزاز النيابة الخصوصيّة بما هو مناط بعهدتها، وبالنتائج التي توصّلت إليها ، تبقى طموحات متساكني المنطقة البلدية مشروعة ونحن مطالبون للإستجابة إليها،

فالملفّ البيئي بكافّة مكوّناته يتطلّب جهوداً إضافيّة فإلى جانب التّأطير والإنتدابات ويبقى موضوع المصبّ الجهوي محلّ تساؤل خاصّة إذا تمّ غلقه في 31 مارس 2014، دون تناسي المنتفعين بذلك خاصّة في المنطقة السياحيّة والمطار وبقية السكان كلّ ذلك يتمّ بالتوازي في ما يتعلّق بالصناعيين المنتصبين بالمنطقة البلدية، سواء على مستوى البنية الأساسيّة والتهيئة أو على مستوى الإرتباط العفوي بالقطاع الحيّاتي للمدينة، عبر الآليات والخدمات والتناسق مع التطوّر الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والرياضي وحتى السياحي ،

فموضوع البنية الأساسيّة والتهيئة، وهيكله المنطقة السياحية وإيجاد حلول عاجلة لوضعية المصبّ الجهوي للفضلات ، إلى جانب التطلعات الشعبيّة التي تنادي بنظرة إجتماعيّة وصحيّة وثقافيّة وشبابيّة جديدة، يتعيّن على النخبة ، كلّ في مجاله إلى مزيد العمل على الإستجابة إلى تطلعات المجتمع المدني والذي يتميّز في مدينة المنستير ، إلى جانب ممثليات الأحزاب السياسيّة، يتميّز بوجود 150 جمعية مدنية تمثل تقريبا كافّة شرائح المجتمع ،

بالتركيز أساسا على المجال الثقافي وخلق فضاءات جديدة وطرق تثقيفية جديدة على غرار مسرح للهواء الطلق، ساحة 3 أوت،

- المساعدة على الإسراع بتهيئة المنطقة الصناعية بما يسمح بالحد من ظاهرة البطء الإقتصادي،

- التركيز على التنشيط السياحي وتهيئة المحيط السياحي،

- مساعدة الإدارة في التصدي إلى ظاهرة البناء الفوضوي والإنتصاب العشوائي بآليات جريئة ومادية من شأنها أن ترجع جمالية المدينة ورونقها،

- مساعدة البلدية في مجابهة تكاليف المعالجات البيئية الخاصة سواء بأسطول النقل أو بالإنتدابات أو البرامج الوطنية ذات الصلة،

- المساعدة في مجابهة الثقل المالي الذي تعانيه ميزانية البلدية لمجابهة التأجير المستحدث من جراء الإنتدابات الجديدة الخاصة بإدماج عملة الحظائر.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية المنستير
***ف/ن
إدارة النظافة والمحيط

تقرير حول منظومة النظافة بلدية المنستير

تمتد مدينة المنستير على مساحة جمالية قدرها 4632 هكتار و تعدّ حوالي 90 ألف ساكن تقريبا و 24220 مسكنا كما تعتبر مدينة المنستير مدينة سياحية جامعية حيث تحوي على أكثر من 50 وحدة فندقية وعلى عديد الكليات من إختصاصات مختلفة إلى جانب وجود مستشفى جامعي و مطار دولي.

ففي هذا المجال تختم على البلدية إعطاء مجال النظافة الأهمية القصوى وذلك لتوفير ظروف بيئية سليمة للمتساكنين و للوافدين على مدينة المنستير.

أفرز التنظيم الهيكلي لبلدية المنستير النظافة بمصلحة خاصة ضمن إدارة النظافة والمحيط و تحتوي على 50 عاملا يعملون في إختصاصات متعدّدة و على رفع الفضلات بالطرق المختلفة (نظام باب - باب ، نظام حاويات ، كنس ..) وميكانيكيين ونظراء .

أما بخصوص المعدّات المستعملة في النظافة فهي تعتبر قليلة جدًا ولا تتماشى وحجم العمل الذي تقوم به المصلحة ، حيث تتوفر ع 4 عدد شاحنات ضاغطة منها واحدة معطبة و ع 4 عدد شاحنات قالبية منها واحدة في حالة سيئة و واحدة في حالة متوسطة و ع 4 عدد جرارات في حالة متوسطة و ع 2 عدد جرافات كبيرة وصغيرة.

و تعتبر هذه الكمية من الاعداد غير كافية لتغطية كامل متطلبات المدينة خصوصا و أن السيولة الخاصة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بالتدخلات الذاتية لأعوان البلدية .

لذا فالمطلوب تدعيم منظومة النظافة بمدينة المنستير من حيث العنصر البشري و إذ أن العدد الموجود حاليا في بعض الدول المتقدمة لا يكفي لكل شارع واحد .

لذا وجب العمل على تدعيم الإنتداب ا لموجه والمدروس لفائدة مصلحة التنظيف .

ثمّ العمل على تدعيم الأسطول المخصص لرفع الفضلات بإقتناء ع 2 عدد شاحنات ضاغطة وتراكس وشاحنة قالبية مع التاكيد على ضرورة برمجة إقتناء ع 150 عدد حاوية سنويا و بصفة مسترسلة و قارة .

هذا عموما ما يتطلب مصلحة التنظيف لمزيد تدعيم تدخلاتها و توفير ظروف بيئية سليمة للمتساكنين و الوافدين على المدينة تحديدا في فصل الشتاء أو كذلك في فصل الصيف الذي تتضاعف خلاله نسبة سكان المدينة الذي يصل إلى 180 ألف ساكن .

أما بخصوص المناطق الخضراء فإننا نعمل على تدعيمها و صيانتها و تجديدها ، فالمرجو العمل على إقتناء شاحنة ري أخرى لمزيد تدعيم عملنا .

وأخيرا مصلحة الصحة و مقاومة الأوبئة فهي تفتقر إلى التخصص البشري ، لذا وجب التفكير في إنتداب عملة بالمصلحة المذكورة .

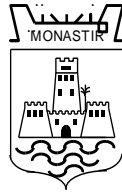
وكل هذه المصالح و معداتها تتطلب مصلحة للعناية و الصيانة وهي مصلحة الورشات ، لذا فالمرجو العمل على تدعيم إطارها البشري و معدات العمل و ظروف العمل عموما ./.

كشف حول قرارات الهدم للبناء بدون رخصة

عدد الجمالي للقرارات المنفذة	العدد الجمالي للقرارات المتخذة	سنة 2014 إلى حد تاريخ 2014/03/14		سنة 2013		سنة 2012		سنة 2011	
		عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة
129	474	8	29	65	143	36	130	20	171

كشف حول رفع قرارات السدم و الإزالة

عدد الجمالي للقرارات المنفذة	العدد الجمالي للقرارات المتخذة	سنة 2014 إلى حد تاريخ 2014/03/14		سنة 2013		سنة 2012		سنة 2011	
		عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات المتخذة
38	254	4	6	11	91	12	50	11	107



الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية المنستير



ن/ع

تقرير حول العمل البلدي

I - المالية

2013	2012	2011	2010	
8.817.647	7.858.567	7.049.252	8.304.268	الموارد
6.628.207	6.514.111	6.696.393	6.826.859	النفقات

يعود الإنخفاض في موارد العنوان الأول لسنتي 2011 و 2012 إلى عزوف المواطنين على خلاص الأداء البلدي وتفاقم ظاهرة البناء الفوضوي إبان الثورة وكذلك إلى ركود النشاط السياحي مما أضر سلبا على مداخيل المعلوم على المؤسسات والمعلوم على النزول ، كما شكّل موضوع عدم تنزيل مداخيل بتة صابة هنشير راس المرج بميزانية

البلدية إلى تقلص مداخيل الأملاك البلدية بنسبة هامة وبالتوازي مع ذلك عرفت الأسواق البلدية تراجعاً كبيراً بسبب عدم وفاء المستلزمين بالتزاماتهم إبان الثورة.

أما بالنسبة لسنة 2013 عرفت المداخيل تحسناً مقارنة بالسنوات السابقة حيث بذلت الإدارة البلدية جهودات طيبة في إطار المصالحة الجبائية لتحقيق أقصى ما يمكن من الموارد الذاتية علماً وأن بلدية المنستير تمتعت بدعم إستثنائي من الدولة بداية من سنة 2011 لمجابهة نفقات التسيير،

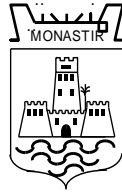
في مقابل ذلك عرفت نفقات العنوان الأول سنة 2011 إستقراراً نسبياً حيث حرصت الإدارة البلدية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين معها من خواص ومؤسسات عمومية وصندوق القروض،

أما بالنسبة لسنة 2012 فقد عرفت النفقات تراجعاً بسبب عدول المجلس البلدي على المناولات في ميدان النظافة والإعتماد على جهودات البلدية الذاتية،

في حين إرتفعت النفقات المتعلقة بالتأجير بسبب تسوية عملة الحضائر بترسيمهم طبقاً للمرسوم عدد 11 بتاريخ 28 ماي 2011 المتعلق بترسيم الأعوان العرضيين والعملة الوقتيين والمتعاقدين العاملين بالجماعات المحلية،

كما تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2013 إرتفعت النفقات بسبب الزيادة في الأجور وحرص الإدارة البلدية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتعام لين معها والزيادة في استهلاك الكهرباء بسبب توسيع شبكة التنوير العمومي.

ومن المتوقع أن ترتفع النفقات من جديد خلال سنة 2014 بسبب إعتزام البلدية تسوية وضعية عدد 94 عاملاً من عملة الحضائر.



الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية المنستير



ن/ع

تقرير حول المجلس البلدي بالمنستير
من 15 جوان 2011 إلى 13 مارس 2014

على إثر صدور الأمر عدد 660 لسنة 2011 المؤرخ في 02 جوان 2011 المتعلق بتسميّة نيابات خصوصيّة ببعض البلديات بالجمهورية التونسية لتحلّ محلّ المجالس البلدية تمّ في 15 ماي 2011 تنصيب النيابة الخصوصيّة لبلدية المنستير برئاسة السيد علي مزالي بصفة رئيس ولقد تمّ التوزيع على النحو التالي :

- 1 - الصادق الهاني: المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصيّة
 - 2 - عمارة طنبورة : المساعد رئيس ، ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية
 - 3 - محمد حرز الله : المساعد رئيس، ورئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
 - 4 - توفيق السخيري: المساعد رئيس، رئيس لجنة الصحّة والنظافة والعناية
 - 5 - أمين الزرافي : المساعد رئيس، ورئيس لجنة الشؤون الإقتصادية
 - 6 - عبد الخالق بشير : المساعد رئيس، ورئيس لجنة الشؤون الإجتماعية
 - 7 - المنذر الزيدي : المساعد رئيس، رئيس لجنة الشباب والرياضة والثقافة
 - 8 - جلال الحذري : المساعد رئيس، ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية
 - 9 - فهمي الصيادي : المساعد رئيس، رئيس لجنة العمل التطوّعي
- ثمّ كاهية رئيس، رئيس الدائرة البلدية بالمدينة الأولى
خلفًا للسيد نور الدين الدقدوق
- 10- علالة الشريف : المساعد رئيس، رئيس لجنة الشؤون الدينيّة

- 11- أنيس رحيم : كاهية رئيس ورئيس الدائرة البلدية بسقانص
- 12- زياد الزنّاد : المستشار ، رئيس لجنة الشؤون العقارية والنزاعات
- 13- نور الدين الدفوق : كاهية رئيس، رئيس الدائرة البلدية للمدينة الأولى "الشرقية"
- 14- أحمد حرز الله : كاهية رئيس، رئيس الدائرة البلدية للمدينة الثانية "الغربية"
- 15- محمد فوزي بشير: كاهية رئيس، رئيس الدائرة البلدية بالحليّة
- 16- خليفة الركباني : مستشار
- 17- عامر فريح : مستشار
- 18- إيمان نويرة : مستشار في مرحلة أولى ثم رئيس لجنة المرور
ثم كاهية رئيس ، رئيس الدائرة البلدية بسقانص
خلفًا لأنيس رحيم
- 19- سرور دغيم الزرافي: مستشارة بلدية ثم رئيسة لجنة رخص البناء
خلفًا للسيد أنيس رحيم
- 20- عفيفة الحيزم: مستشارة بلدية ثم رئيسة لجنة الشؤون الاقتصادية
خلفًا للسيد محمد أمين الزرافي
- 21- فتحية السخيري: مستشارة بلدية

مع التأكيد على أن عضو النيابة الخصوصية خالد الشاوش ووليد الشابي لم يواكبوا أعمال النيابة منذ ال بداية فالأول إعتذر عن الإنضمام والثاني طالب المجتمع المدني بإبعاده وذلك خلال جلسة التنصيب.

وعلى إنتهاء مدّة تكليف النواب الخصوصية بالبلديات، وصدور الأمر عدد 910 لسنة 2012 المؤرخ في 12 أوت 2012 المتعلق بالتمديد للنوابات الخصوصية في مباشرة أعمالها ، عقد المجلس البلدي جلسة إستثنائية مساء 26 سبتمبر 2012 خصّصت إلى إعادة توزيع المهام داخل المجلس البلدي على النحو المعمول به حاليًا.

ومنذ 15 ماي 2011 عقد المجلس البلدي جلساته في التوريز التاليّة :

- 1 - 15 ماي 2011
- 2 - 28 جويلية 2011
- 3 - 18 أوت 2011
- 4 - 19 أكتوبر 2011
- 5 - 29 نوفمبر 2011
- 6 - 10 ديسمبر 2011
- 7 - 03 جانفي 2012
- 8 - 06 مارس 2012
- 9 - 21 أفريل 2012
- 10 - 25 ماي 2012
- 11 - 26 أوت 2012
- 12 - 26 سبتمبر 2012

- 13- 22 أكتوبر 2012
14- 30 نوفمبر 2012
15- 19 جانفي 2013
16- 28 فيفري 2013
17- 25 ماي 2013
18- 17 أوت 2013
19- 22 أوت 2013
20- 28 سبتمبر 2013
21- 29 نوفمبر 2013
22- 05 ديسمبر 2013
23- 10 جانفي 2014
24- 01 مارس 2014

إلى جانب كلّ الجلسات التمهيدية التي تسد بق الدورات العادية تنفيذا
للفصل 32 من القانون الأساسي للبلديات .

وخلال هذه الجلسات تمّ التداول في عدد 160 مواضيع.